

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/8/42/Add.1
25 August 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

باكستان

إضافة

بيان مقدم من السفير مسعود خان، الممثل الدائم لباكستان،
إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن تقرير نتائج الاستعراض
الدوري الشامل لباكستان*

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

بيان مقدم من السفير مسعود خان، الممثل الدائم لباكستان، إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن تقرير نتائج الاستعراض الدوري الشامل لباكستان

١- نود، سيادة الرئيس، أن نتوجه إليكم بالشكر لما أبديتهم من عناية ودقة في الإعداد للمرحلة الأخيرة من الاستعراض الدوري الشامل. ونعرب عن مشاطرتنا المفوضة السامية لحقوق الإنسان رأيها الذي مفاده أن قوة الاستعراض الدوري الشامل تكمن في العدل والشفافية المتوخيين لدى النظر في سجلات حقوق الإنسان لكافة الدول بدون تمييز.

٢- ولقد كانت عملية إعداد وإنجاز الاستعراض الدوري الشامل تجربة مثمرة ومفيدة بالنسبة إلى باكستان. فقد سمحت لنا هذه العملية بالعمل عن كثب مع المجتمع المدني وتناول المجالات التي نحتاج إلى بذل مجهود أكبر فيها للتوصل إلى نتائج. وأفادتنا في هذه العملية المشاورات التي أحرقت مع المنظمات غير الحكومية، والمعلومات المجمعة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، وتعليقات أصحاب المصلحة، والملاحظات المقدمة من الدول الأعضاء في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٣- وبصفة عامة، قدمت الدول الأعضاء نوعين من الملاحظات أثناء الاستعراض الدوري الشامل. وأعربت دول عديدة عن ارتياحها للخطوات المتخذة والنتائج المحققة؛ وأشارت دول أخرى إلى نواقص في القوانين، والمعايير المجتمعية، والأجهزة الإدارية.

٤- وتنقسم التوصيات المقدمة في تقرير النتائج إلى أربع فئات، هي: التوصيات ذات الطابع التعليمي؛ والتوصيات التي تحث على إدخال تعديلات على القوانين القائمة؛ وتلك التي تقترح تغييرات مجتمعية؛ والتوصيات التي تشجعنا على المضي قدماً بالاعتماد على النجاحات التي حققتها باكستان.

٥- وعقب اعتماد تقرير الاستعراض الدوري الشامل لباكستان في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، وُجّهت التوصيات إلى كافة الإدارات المعنية لتنظر فيها وترد عليها. ونظراً إلى قصر المدة المتاحة للحصول على ردود الفعل، لم نستلم سوى معلومات مرتجعة تمهيدية. وفي جميع الحالات، تتطلب التوصيات المقدمة من الدول الأعضاء اتخاذ تدابير قصيرة وطويلة الأجل بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق فيما بين الوزارات وداخل البرلمان.

٦- وفي الآونة الأخيرة، أجرت باكستان مفاوضات بشأن الانتقال إلى نظام ديمقراطي مكتمل. ويتم الآن تعزيز الائتلاف المشكل بعد الانتخابات والذي يرأسه رئيس الوزراء، سيد يوسف رضا جيلاني. والحكومة الجديدة حريصة تماماً على بلوغ الأهداف المتمثلة في تحقيق سيادة القانون والديمقراطية على الرغم من تحديات الإرهاب والتطرف المثبته التي تواجهها. ولقد رفعت الحكومة القيود التي كانت مفروضة من قبل على الحقوق المدنية والسياسية والتزمت بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها التزاماً كاملاً.

٧- وترد فيما يلي الردود التي قدمناها على التوصيات الـ ٤٤ التي قبلناها:

ألف - حرية الدين

٨- يضمن دستور باكستان حرية الدين أو المعتقد. ويحظر قانون العقوبات الباكستاني الأفعال التي تتنافى ومصالح الأقليات وتنتهك القوانين. ويجري حالياً النظر في اتخاذ تدابير محددة لتعزيز القوانين والإجراءات للحد من انتهاكاتهما.

٩- ولقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير لتمكين الأقليات. وقامت وزارة شؤون الأقليات واللجنة الوطنية للأقليات، على وجه التحديد، بتطبيق سياسات ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الأقليات الدينية والاجتماعية والثقافية. وبدأت الحكومة تطبيق من جديد نظام الانتخاب المشترك للأقليات في الجمعيات الاتحادية والقطاعية. وخصّصت، بالإضافة إلى ذلك، عشرة مقاعد للأقليات في الجمعية الوطنية، كما خصّص لها ثلاثة وعشرون مقعداً في جمعيات المقاطعات. وفتح باب التمثيل للأقليات الدينية في الهيئات المحلية، حتى في الدوائر الانتخابية التي يكون فيها عدد أفراد تلك الأقليات أقل من ١ في المائة.

١٠- ونقر بأننا ما زلنا نحتاج إلى بذل جهود إضافية. ولقد أبدى رئيس وزراء باكستان عزمه على فتح باب التمثيل للأقليات في كافة المؤسسات الوطنية. وسيعاد النظر في الأنظمة الأساسية التي قد تؤدي إلى التمييز ضد الأقليات الدينية.

١١- والتمييز الطائفي محظور في قانوننا. وتُبدل جهود للقضاء على التمييز حيثما وُجد ولدعم الطوائف المستهدفة إلى أقصى ما يمكن. وأصبحت الحكومة الاتحادية تتساهل مع الطوائف المستهدفة فيما يتعلق بالحد الأقصى لسن العمل في المؤسسات الحكومية. وتعترم وزارة شؤون الأقليات إشراك عضو من طائفة الهندوس المستهدفة في اللجنة الوطنية للأقليات. ولقد عينت حكومة مقاطعة السند، حيث يعيش أغلبية أفراد طائفة الهندوس المستهدفة، مستشاراً من الطوائف المستهدفة. ونشجع المنظمات غير الحكومية على أن تسلط الأضواء على قضايا الطوائف المستهدفة سعياً لتسوية شكاواها.

باء - حقوق المرأة

١٢- أصبحت المرأة تشغل أرفع المناصب في باكستان. ولكن يجب علينا، مع ذلك، أن نكثف جهودنا لتمكين المرأة على جميع المستويات من الأعلى وحتى المستوى الشعبي.

١٣- ولقد انتخبت محترمة بينظير بوتو مرتين لتشغل منصب رئيسة الوزراء. وتشغل المرأة أرفع المناصب في الخدمة المدنية، والقضاء، والسلك الدبلوماسي، والأوساط المصرفية، والمالية، والطبية وفي مجال الهندسة، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية.

١٤- وتمكنت باكستان، بفضل ما أقرته من عمل إيجابي، من تعزيز تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الاتحادية والإقليمية والمحلية. فتعد الجمعية الوطنية ٧٤ نائبة برلمانية بين أعضائها البالغ عددهم الإجمالي ٣٤٢ عضواً. ولدينا بين الأعضاء المائة ١٧ امرأة في مجلس الشيوخ. ولدينا بين أعضاء جمعيات المقاطعات الأربع البالغ عددهم ٧٢٨ عضواً ١٣٦ مشرعة. وتخصص للنساء نسبة ٣٣ في المائة من المقاعد في الحكومات المحلية في القرى والبلدات والمدن. وتقوم ١٢ سفيرة بتمثيل باكستان في عواصم هامة، وترأس امرأة بارزة بنك الدولة في باكستان.

١٥ - ولقد قمنا في الآونة الأخيرة بسن قوانين من شأنها أن تُضيق الفجوة القائمة في مجال الحماية التي تتمتع بها المرأة. وتشمل تلك القوانين ما يلي:

- (أ) القانون الجنائي لعام ٢٠٠٤ الذي يصنّف القتل دفاعاً عن الشرف في فئة جرائم "القتل العمد"؛
- (ب) قانون عام ٢٠٠٦ المعدّل لقانون حظر الممارسات المناهضة للمرأة (القانون الجنائي)، الذي يهدف إلى القضاء على ممارسات من قبيل منع المرأة من الحصول على نصيبها من الإرث، وبيع المرأة، والزواج القسري، والممارسة التقليدية المعروفة بممارسة "فاني" (التي تُزوّج المرأة بموجبها تسويةً لقضية ثأر)، وعُرف الطلاق بالثلاث؛
- (ج) قانون عام ٢٠٠٦ لحماية المرأة الذي عدّل قانون الحدود بغية إصلاح إجراءات التسجيل/التحقيق وتوفير الحماية لضحايا الاغتصاب.

١٦ - وتواصل الحكومة سياستها الرامية إلى عدم التسامح إطلاقاً مع أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة. ويشمل مشروع قانون معروض على البرلمان بشأن العنف المنزلي مسائل كالاغتصاب في إطار الزواج، والاعتداءات باستخدام الأحماض، في جملة أمور أخرى. ورثما يعتمد هذا القانون، يغطي قانون الإجراءات الجنائية الأضرار/الإصابات الخطيرة الناجمة عن الاغتصاب في إطار الزواج.

١٧ - وتعمل الحكومة مع المجتمع المدني على إعلان التحرش الجنسي في مكان العمل في القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء، كسوء سلوك خطير وكجريمة يعاقب عليها القانون.

١٨ - وتعي الحكومة تمام الوعي أنه يجب عليها أن تضع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة موضع التنفيذ وأن تجعل قوانيننا أكثر مطابقة لأحكام الاتفاقية. ولقد تم، تحقيقاً لهذا الغرض، إنشاء وحدة لمتابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل وزارة النهوض بالمرأة.

جيم - متابعة الاستعراض الدوري الشامل: المنظور الجنساني والمجتمع المدني

١٩ - أحطنا علماً بالتوصيات المقدمة لإدراج منظور جنساني وإشراك المجتمع المدني في متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

دال - التدريب والتوعية

٢٠ - نرحب بالتوصيات المقدمة بشأن تدريب موظفي الأمن في مجال حقوق الإنسان وحملات التوعية العامة. ولقد أدرجت برامج شاملة عن حقوق الإنسان في مناهج مدارس تدريب الشرطة وكليات الشرطة وفي مناهج أكاديمية الشرطة الوطنية أيضاً. كما يعقد مكتب الشرطة الوطنية حلقات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لتدريب ضباط الشرطة بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية. وقد عقدت آخر تلك الحلقات بمساعدة أمانة الكومنولث.

هاء - المناطق القبلية

٢١- تمثل الإصلاحات في المناطق القبلية أولوية من أولويات الحكومة الجديدة. ولقد شكل رئيس الوزراء لجنة وزارية مؤلفة من تسعة أعضاء يترأسهم وزير الشؤون القانونية والبرلمانية، كُلفت بإعادة النظر في قانون الجرائم الحدودية. ونحن ندرك أن التدابير القانونية لن تكفي وحدها لتحقيق التغييرات المرغوبة؛ ونحتاج إلى تدخلات هامة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية.

واو - سيادة القانون واستقلال القضاء

٢٢- أصبحت جميع الحريات الأساسية نافذة من جديد بعد سحب الأمر الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بإعلان حالة الطوارئ، وتتفاوض الآن الجهات المشتركة في الائتلاف على مجموعة من الأحكام الدستورية التي تتناول، في جملة أمور، مسائل تتعلق بإعادة تنصيب القضاة، واستقلال السلطة القضائية، وتعيين القضاة، لتعرض على البرلمان. ويحدد النظام القانوني والقضائي الباكستاني قواعد المحاكمة العادلة. ولقد تمت الإحاطة علماً بالنصيحة المقدمة بحسن نية من إحدى الدول الأعضاء بشأن إيلاء العناية الواجبة.

٢٣- واتخذت المحكمة العليا إجراءات بشأن حالات الاحتفاء. وتعهدت الحكومة الجديدة بالتحقيق فيها.

زاي - المدافعون عن حقوق الإنسان

٢٤- تولي باكستان أهمية لضمان أمن المدافعين عن حقوق الإنسان وسلامتهم وحريتهم. ولقد استفادت الحكومة مما قامت به المنظمات غير الحكومية من دعاية نشطة وعمل هام لتعزيز حقوق المرأة والأقليات والفئات المهمشة في المجتمع. ولقد أحطنا علماً بالاقتراحات المقدمة بشأن النظر في إمكانية وضع سياسة وطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان تركز على نظام وطني يساعد على تعزيز الحماية الموفرة للشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان.

حاء - قوات الأمن

٢٥- نحن لا نتغاضى عن مسألة الإفلات من العقاب. ونعتبر أن التجاوزات التي ترتكبها الوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين، بما يشمل قوات الأمن، تمثل جرائم تقع ضمن صلاحيات القضاء.

طاء - التصديق على الصكوك

٢٦- صدّقت باكستان في الآونة الأخيرة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. واتخذنا الإجراءات اللازمة للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وسنواصل التوقيع والتصديق على معاهدات دولية أخرى مع مراعاة أحكام دستورنا وإجراءاتنا الإدارية.

باء - حقوق الطفل

٢٧- قدمت مجموعة من التوصيات لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وما زال التزامنا بتعزيز حقوق الأطفال، ولا سيما البنات، قوياً وراسخاً. ولقد اتخذت تدابير عديدة لحماية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال والتمييز والاستغلال.

٢٨- فعلى سبيل المثال، يوفر مركز وطني لحماية الطفل في إسلام آباد المأوى للأطفال الهاربين وكذلك للأطفال الشوارع والأطفال الضائعين والمختطفين. ويتخذ مكتب لحماية الطفل ورعايته في حكومة بنجاب تدابير لمنع إيذاء الأطفال، والقضاء على تسول الأطفال، وإعادة تأهيل أطفال الشوارع، وتوفير الدعم الأسري للأطفال الذين يعانون من الحرمان والإهمال. وستفيد الحملة الوطنية التي تعدها وسائط الإعلام بمساعدة اليونيسيف، في تعبئة طاقات شبكات وسائط الإعلام للتركيز على المسائل المتصلة بحماية الطفل. وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت حلقة عمل وطنية بشأن المسائل المتصلة بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال خطة عمل بالتعاون مع الفريق العامل المعني بقضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال.

٢٩- وستعرض عما قريب على مجلس الوزراء للحصول على موافقته سياسة وطنية شاملة لحماية الطفل، تجري صياغتها الآن بالتشاور مع اليونيسيف وأصحاب مصلحة آخرين. وستطور هذه السياسة ليوضع على أساسها مشروع قانون يرفع إلى البرلمان لينظر فيه.

كاف - حرية التعبير

٣٠- سجل باكستان وأداؤها في مجال حرية التعبير سجل حافل يدعو إلى الافتخار. ولقد رفعت الحكومة الجديدة القيود المفروضة في أعقاب الأمر الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بإعلان حالة الطوارئ. وصحافة باكستان ووسائط إعلامها هي من أكثرها تمتعاً بالحرية في العالم بل ويقول البعض إنها أكثرها تمتعاً بالحرية. ويوجد في الوقت الحاضر نحو ٩٦ شبكة تلفزيونية (٧ شبكات عامة بالإضافة إلى ٨٩ شبكة خاصة)، و٩٤ قناة إذاعية (٢٣ قناة عامة بالإضافة إلى ٧١ قناة خاصة) في باكستان. كما يصدر في باكستان نحو ١٥٠٠ صحيفة ومجلة دورية بأكثر من ١٢ لغة. ويوجد عدد من القنوات الإعلامية التي تركز كثيراً على مسائل تتعلق بحقوق الإنسان.

لام - مكافحة الإرهاب

٣١- ستواصل باكستان بذل جهودها لمكافحة الإرهاب. وينبثق عزمنا هذا من اعتقادنا الراسخ بضرورة استئصال شأفة الإرهاب بوسائل عسكرية تضاف إلى مكافحة الفقر والتخلف وما ينجم عنهما من يأس يغذي الإرهاب والتطرف. ويجب التصدي للنظريات المضللة بإبعاد الشباب عن التطرف والإرهاب. والحرب ضد الإرهاب ليست حرباً تقليدية ولكنها حرب تعتمد على استخبارات موثوقة. وباكستان تدرك تماماً المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتتخذ قوات الأمن الاحتياطات الضرورية للحد قدر المستطاع من الخسائر البشرية بين المدنيين وغير المقاتلين وتفادي الأضرار التبعية. ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الانتهاكات.

ميم - اتفاقيات منظمة العمل الدولية

٣٢- وقَّعت باكستان على أربع وثلاثين اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، من بينها ثماني اتفاقيات من الاتفاقيات الأساسية لمعايير العمل. وبغية تبسيط عملية تنفيذ معايير العمل ومتابعتها، تسعى وزارة العمل لتوحيد كافة قوانين العمل في خمسة قوانين رئيسية. ولقد أعلن رئيس الوزراء أيضاً إلغاء "قانون العلاقات الصناعية" الصادر في عام ٢٠٠٢ والذي قيد أنشطة النقابات العمالية. وتم تحديد الحد الأدنى للأجر بمبلغ ٦٠٠٠ روبية في الشهر.

نون - اللاجئون

٣٣- استضافت باكستان أكثر من ٤ ملايين لاجئ أفغاني على مر السنوات التسع والعشرين الماضية. وما زلنا نستضيف ٢,٥ مليون لاجئ أفغاني. وتمثل هذه الحالة إحدى حالات اللاجئين في العالم. وما زالت باكستان تفي بمسؤولياتها على الرغم من الانخفاض الحاد المسجل في المساعدة الدولية. وتقوم باكستان وأفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بموجب اتفاق ثلاثي الأطراف، بإعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم بصورة تدريجية ومنسقة. فمن المهم أن يعود اللاجئون الأفغان إلى وطنهم بشرف وكرامة.

سين - الأشخاص المشردون داخلياً

٣٤- اتخذت حكومة باكستان عدداً من التدابير لإغاثة الأشخاص المشردين داخلياً حيثما وجب. وفي إحدى المناسبات الأخيرة، اتخذت الحكومة في الشهر الماضي تدابير لتيسير عودة وإعادة تأهيل الأشخاص المشردين داخلياً من القطاع الجنوبي لوزيرستان. وستقدم الحكومة التعويض الملائم للأشخاص المضرورين وستبدأ في تنفيذ المشاريع الإنمائية في القطاع الجنوبي لوزيرستان.

عين - دعوة الإجراءات الخاصة

٣٥- سنرحب بالتعامل مع الإجراءات الخاصة، كما سنرحب بالزيارات التي تقوم بها. ولقد أجبنا عن أغلبية الرسائل التي وجهتها تلك الجهات. ونستعد الآن للزيارة التي ستقوم بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى باكستان في غضون هذا الشهر.

فاء - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٣٦- عُرض مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان على مجلس الوزراء. ويتوقع أن يبت المجلس فيه عما قريب.

صاد - التنمية الاجتماعية

٣٧- تشكل التنمية الاجتماعية أولوية من أولويات الحكومة. ولقد أمر رئيس الوزراء، مؤخراً، بإجراء استعراض منتصف المدة للإطار الإنمائي المتوسط الأجل، لإجراء التصحيحات الضرورية لتمكين من تعزيز وتسخير الموارد اللازمة لتحسين مؤشراتنا المتصلة بحقوق الإنسان والإسراع في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨- وعندما قدم وزير المالية الميزانية الاتحادية الجديدة يوم البارحة، أعلن زيادة المبالغ المخصصة للحد من الفقر، وللنفقات ذات الدخل المنخفض، والسكن الرخيص. وتمت كذلك زيادة المبالغ المخصصة في الميزانية للتعليم، والخدمات الصحية، ومياه الشرب النقية، والتصحاح، والنهوض بالمرأة.

٣٩- وفي قطاع الصحة، سيضاعف، خلال السنة المالية المبتدئة في شهر تموز/يوليه، عدد العائلات الصحية من ١٠٠ ٠٠٠ إلى ٢٠٠ ٠٠٠ عاملة صحية. وتشمل البرامج الوقائية مشاريع تتعلق بصحة الأم والرضيع والطفل. وسيتم في إطار مبادرة مياه الشرب النقية إنشاء مصانع لتصفية المياه في جميع أرجاء البلد، بما يشمل القرى. وسيساعدنا التركيز على التصحاح على مكافحة الأمراض أيضاً.

٤٠- ولقد بدأت الحكومة الاتحادية تضع الميزانية على نحو يراعي البعد الجنساني. وتستهدف مؤسسات التمويل الصغرى النساء بصفة خاصة، وهن يشكلن ٤٥ في المائة من مجموع المستفيدين من التمويل الصغرى.

٤١- وسيتم في إطار برنامج بينظير لدعم الدخل، المعلن يوم البارحة، تخصيص ٣٤ مليار روبية لأفقر فئات الفقراء. وسيزاد هذا المبلغ حتى يصل إلى ٥٠ مليار روبية.

٤٢- وأعلن رئيس الوزراء أنه سيتم بناء مليون وحدة سكنية كل عام لذوي الدخل المنخفض. ولقد أنشئ صندوق دائر سيتم توسيعه بفضل التمويل الابتكاري.

قاف - إدارة الكوارث

٤٣- تصدت باكستان لكارتئين خلال السنوات الثلاث الماضية، هما - الزلزال الكبير في عام ٢٠٠٥ وفيضانات عام ٢٠٠٧. ولقد اكتسبنا مهارات جديدة في مجالات الاستجابة للكوارث، وإدارة الكوارث، وإعادة البناء بعد الكوارث. وقمنا، بمساعدة المجتمع الدولي ولكن بالاعتماد بصفة رئيسية على مواردنا، بإعادة تأهيل المجتمعات المتأثرة بالكوارث وساعدناها على بدء حياة جديدة.

٤٤- ونسعى بنفس العزم ليستتب الأمن والاستقرار في أجزاء البلد المتأثرة بشدة من جراء الهجمات الإرهابية والانتحارية.

راء - التسييس

٤٥- نقبل التوصية المقدمة بشأن مواصلة الاعتراض على تسييس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى. وينبغي النظر في الحالات المتصلة بحقوق الإنسان بناءً على حيثيات كل قضية على حدة. ويجب، عن طريق الحوار والجهود المتضافرة، التخلص من مساوئ التحيز والانتقائية التي أفسدت آلية حقوق الإنسان.

شين - مجلس حقوق الإنسان

٤٦- تولي باكستان أهمية كبيرة لعضويتها في مجلس حقوق الإنسان ولارتباطها به، وقد أثار المجلس آمالاً جديدة لدى المجتمع الدولي بخلق ثقافة جديدة شفافة وقائمة على التعاون لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونعتقد بأن المجلس سيصبح أكثر فعالية بعد إتمام المرحلة الأولى لبناء مؤسساته.

تاء - الممارسات الجيدة

٤٧- نحن مستعدون لتقاسم الخبرات وتبادل الممارسات الجيدة في مجالات الحد من الفقر ومعالجة نقص الأغذية والحث على محو الأمية مع الدول الأعضاء المعنية.

ثاء - عقوبة الإعدام

٤٨- وأخيراً أود إبلاغ المجلس أن الحكومة الائتلافية بدأت باستعراض جميع المسائل المتصلة بعقوبة الإعدام.

٤٩- وختاماً، أود أن أبين أن باكستان تتمتع بإطار قانوني جيد وبآلية إدارية داعمة وبمجتمع مدني قوي، مما يتيح بيئة مؤاتية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والحكومة الجديدة مصممة على ضمان علوية الدستور وسيادة القانون بدون أي استثناء، وعلى أن يستفيد المواطنون الباكستانيون من التغيرات الديمقراطية. وهدفنا هو ضمان التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً. وقد أصبح المجتمع المدني يقوم، في هذا الصدد، بدور حفّاز حاسم في حماية مصالح أصحاب الحقوق.

- - - - -